Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 372-388
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Role of Libyan Governmental Institutions in Combating Illegal Migration within the Framework of International Relations

Abdulhamid Mammar Muftah Saleh *
Faculty of Arts and Sciences – Zamzam, Sirte University, Libya.
*Email: abdulhmeed.alshali@su.edu.ly

دور الأجهزة الحكومية الليبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الدولية

عبد الحميد معمر مفتاح صالح*
كلية الآداب والعلوم – زمزم، جامعة سرت، ليبيا.

Received: 14-01-2026	**Accepted:** 16-03-2026	**Published**: 07-04-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

The study aims to identify the role of governmental institutions in addressing the phenomenon of illegal migration within the framework of international relations. The researcher discussed a set of issues related to the research problem, particularly illegal migration in the context of international relations between Italy and Libya.

The study adopted the inductive method to examine the phenomenon of illegal migration and to clarify the concept of legal migration and the differences between legal and illegal migration. The research problem lies in the fact that illegal migration causes significant tensions in international relations between Italy and Libya.

The importance of the study lies in identifying the extent of cooperation between Libyan and Italian authorities in addressing illegal migration. The study focuses on the theoretical framework of illegal migration, its history, and the distinction between legal and illegal migration.

Furthermore, the phenomenon of illegal migration is explained through various theoretical perspectives and models. The study also addressed the methods used by Libyan governmental institutions to combat illegal migration.

The study reached several findings, including that the issue of illegal migration has led Italy to consider resettling illegal migrants in Libya, which reflects a crisis in international relations between the two countries. Additionally, Libya suffers from this phenomenon as a transit country, where illegal migrants enter Libyan territory and then cooperate with human traffickers to reach Italian coasts.

Keywords: Governmental institutions, illegal migration, Libya, Italy.

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الدولية، ناقش الباحث مجموعة من القضايا المرتبطة بمشكلة البحث، والمتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الدولية بين إيطاليا وليبيا. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتعرف على مفهوم الهجرة الشرعية والفرق بينها وبين مفهوم الهجرة غير الشرعية. وتكمن مشكلة الدراسة في أن الهجرة غير الشرعية تتسبب في حدوث الكثير من التوتر في العلاقات الدولية بين إيطاليا وليبيا. وتبرز أهمية الدراسة من خلال التعرف على مدى التعاون بين السلطات الليبية والإيطالية من أجل حل مشكلة الهجرة غير الشرعية. وتتمحور الدراسة حول الإطار النظري للهجرة غير الشرعية وتاريخ الهجرة والفرق بين الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية. ومن ناحية أخرى فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها العديد من النظريات المفسرة والنماذج المفسرة التي يمكن الاعتماد في تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ولقد تطرقت الدراسة حول التعرف على الوسائل التي تتبعها الأجهزة الحكومية الليبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن مشكلة الهجرة غير الشرعية جعلت من إيطاليا تبحث عن توطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا الأمر الذي يؤكد حدوث إزمة في العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا. ومن ناحية أخرى فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعاني منها ليبيا باعتبارها من دول العبور حيث يقوم المهاجرين غير الشرعيين بالتسلل إلى الأراضي الليبية ثم يتواصل هؤلاء المهاجرين مع مهربي البشر حتى يتمكنوا من الوصول إلي السواحل الإيطالية.

الكلمات المفتاحية: الأجهزة الحكومية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ليبيا، إيطاليا.

المقدمة:

من المؤكد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبرز الموضوعات التي انتشر فيها الجدل خلال الآونة الأخيرة، فالهجرة غير الشرعية من أبرز الظواهر الإنسانية القديمة والتي من خلالها ينتقل الإنسان من إقليم إلى آخر محاولًا إيجاد فرصة للعمل أو للانتقال بشكل دائم. وبالرغم من الظروف الاقتصادية الطاحنة في معظم الدول الفقيرة، فإن العديد من الأفراد ما زالوا يحاولون الوصول إلى الدول المتقدمة للبحث عن الاستقرار في هذه الدول، بالرغم من الشروط المعقدة التي تتخذها هذه الدول لمنع تدفق الهجرة غير الشرعية إليها.

وتعد الهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية التي يحاول الأفراد اللجوء إليها للهروب من الواقع الاقتصادي والسياسي المؤلم الذي تعيشه الدول الفقيرة. الأمر الذي ساهم في ظهور العديد من مهربي البشر الذين يستغلون الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل الراغبين في الهجرة غير الشرعية من أجل ابتزازهم للحصول على أموالهم وتهريبهم بطرق غير قانونية للدخول في الدول المتقدمة.

وبالرغم من إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تشدد على رفض الهجرة غير الشرعية واتخاذ كافة السبل والوسائل والإجراءات الكفيلة بالحد من الهجرة غير الشرعية، إلا أن الأزمة تفاقمت وأدت إلى حدوث العديد من المشاكل في العلاقات الدولية بين دول الاستقبال والدول المستقبلة والدول المصدرة للهجرة غير الشرعية. ومن ناحية أخرى، فإن الهجرة غير الشرعية قد أدت إلى بروز مشكلة سماسرة الهجرة غير الشرعية.

وتقوم عصابات تهريب البشر بمحاولة تهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر الموانئ من خلال مراكب الصيد المتهالكة التي غالبًا لا تستطيع الوصول إلى الدول الأوروبية، وتغرق في عرض البحار ويغرق معها الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين. وفي حالة وصول المهاجرين غير الشرعيين إلى الموانئ

الأوروبية، يتعرضون إلى الكثير من المشاكل، من بينها مشاكل قانونية تتعلق بدخول البلاد الأوروبية بدون موافقة مسبقة، وكذلك قد يتعرضون إلى مخاطر الاعتقال والترحيل مرة أخرى من البلاد، وقد يتعرضون إلى مخاطر الهلاك في عرض البحار.

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف اختلافًا شديدًا من بلد إلى آخر، فالهجرة غير الشرعية هي الانتقال من إقليم إلى إقليم آخر دون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات، وذلك بهدف الانتقال إلى وضع اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي أفضل. وتعتبر مشكلة الهجرة غير الشرعية من المشاكل المصاحبة لمشكلة البطالة والمشاكل السياسية الأخرى التي قد تواجه المهاجرين غير الشرعيين في بلادهم.

وبالرغم من تردي الأوضاع المعيشية في قارة إفريقيا، إلا أن الشباب من القارة الإفريقية يشكلون النسبة الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، الأمر الذي يدفع السلطات الأوروبية، وخاصة في دول إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا واليونان، إلى اتخاذ تدابير أكثر تشددًا من أجل مواجهة الظاهرة. ومن جانب آخر، فإن وسائل الإعلام تبذل جهودًا كبيرة في التعريف بمخاطر الهجرة غير الشرعية. وبالتالي فإن القارة الأوروبية، ولا سيما إيطاليا، تحاول تشديد الرقابة على الموانئ الإيطالية لكي تحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الإيطالية.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة هذا البحث في محاولة إزالة الغموض الذي أدى إلى بروز المرتكزات والأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية بين ليبيا وإيطاليا، حيث يترتب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية أزمة عميقة في العلاقات الدولية بين إيطاليا وليبيا كنتيجة طبيعية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الإيطالية عبر الموانئ الليبية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أسبابًا جغرافية تحول دون قدرة السلطات الليبية على مراقبة الموانئ بشكل فعال، فطول السواحل الليبية الممتدة بين ليبيا وبين الموانئ الإيطالية، وكذلك طول المساحة الحدودية البرية الممتدة بين الدول الإفريقية، قد يشكل عائقًا كبيرًا يحول دون قدرة السلطات الليبية على تفعيل عمليات المراقبة بشكل كامل. كما أن اختيار أوقات محددة ومعينة جعل بعض عصابات التهريب تنتهز الفرصة وتختار أنسب الأوقات التي يمكن من خلالها تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

وبالرغم من توقيع إيطاليا مع السلطات الليبية العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي من شأنها أن تحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الإيطالية، إلا أن المشكلة تفاقمت مع زيادة حدة الفقر التي تعاني منها بعض الدول الإفريقية، كما أن زيادة الصراعات السياسية في القارة السمراء أدت إلى أن العديد من المهاجرين غير الشرعيين يغامرون بحياتهم من أجل الوصول إلى الموانئ الأوروبية للهروب من جحيم وويلات الحروب في بلدانهم الأصلية. وبناءً على ذلك، فإن هذا البحث يعالج مشكلة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال استقراء أسباب الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الدولية بين إيطاليا وليبيا، مع التعمق في تحليل هذه الظاهرة لمعرفة المرتكزات والدوافع والأسباب والعوامل التي أدت إليها في الوقت الراهن.

أسئلة البحث:

بناءً على المشكلة آنفة الذكر، فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

ما الوسائل التي تتبعها الأجهزة الحكومية الليبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية؟

أهداف البحث:

التعرف على الوسائل التي تتبعها الأجهزة الحكومية الليبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

منهج البحث:

المناهج التي سيسير عليها الباحث في هذا البحث هي:

1. **المنهج الاستقرائي :**حيث تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء المصادر الرئيسية للبحث العلمي المتعلقة بمفهوم الهجرة غير الشرعية، حيث تكشف الدراسة عن طبيعة التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية بين السلطات الليبية وبين السلطات الإيطالية، بالرغم من إبرام الكثير من التفاهمات الدولية بين البلدين منذ عام 2003م، وكذلك إيضاح المقررات الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والإجراءات التي تتبعها الحكومة الإيطالية لمنع تسلل المهاجرين غير الشرعيين عبر الموانئ الليبية للوصول إلى السواحل الإيطالية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الدراسة تستقرئ ظاهرة الهجرة غير الشرعية من ناحية القوانين المعمول بها في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في البلدين .
2. **المنهج المقارن :**حيث تم إجراء مقارنة بين مدى ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعدم الاستقرار الأمني بين ليبيا وإيطاليا، وذلك بحسب ما تتطلبه طبيعة الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تناولت الهجرة غير الشرعية من ناحية التركيز على الإطار المفاهيمي وأنواع الهجرة والأسس والمرتكزات التي تقوم عليها الهجرة غير الشرعية. ومما لا شك فيه أن هناك أيضًا العديد من الدراسات الأجنبية والمقالات العلمية التي تناولت مشكلة الهجرة غير الشرعية .

دراسة قامت بها رنا جواد وكانت بعنوان: ليبيا مقصد أكثر سهولة للهجرة غير الشرعية (2013م)، حيث تناولت هذه الدراسة مشكلة دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الليبية، وأن معظم المهاجرين غير الشرعيين يستغلون الثغرات القانونية التي يمكن استخدامها للدخول إلى ليبيا، ثم بعد ذلك يبدأون في التواصل مع مهربي البشر الذين يستغلون المهاجرين غير الشرعيين في الحصول على الكثير من الأموال مقابل وصولهم إلى الشواطئ الأوروبية. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب التي يتبعها المهاجرون في الدخول إلى الأراضي الليبية لتحقيق أغراضهم في الهجرة غير الشرعية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ما يقوم به المهاجرون غير الشرعيون من تحايل من أجل الهجرة غير الشرعية. وتعتبر هذه الدراسة في غاية الأهمية، حيث إنها تتعمق في دراسة الأسباب والعوامل والمكونات التي يمكن استخدامها في الهجرة غير الشرعية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج، من بينها أن الهجرة غير الشرعية تحتاج إلى تغيير جذري في القوانين المعمول بها في ليبيا، ومن بينها عدم السماح للقدوم إلى الأراضي الليبية إلا بعد الحصول على إذن مسبق وموافقة مسبقة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التواصل مع الشركاء الأوروبيين لتوحيد إجراءات التفتيش والرقابة والمتابعة للسواحل الليبية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على المشاكل التي واجهت السلطات الليبية والخاصة بمسألة تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الليبية.

دراسة قام بها عبد الله أحمد عبد الله المصراتي، وكانت بعنوان: الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنودة بمدينة بنغازي (2014م)، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه المجتمع الليبي من وراء تدفق المهاجرين غير الشرعيين. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الليبي يعاني من انطلاق المهاجرين غير الشرعيين من الأراضي الليبية إلى السواحل الأوروبية، مما يضع السلطات الليبية في حرج شديد نظرًا لعدم الالتزام بالمواثيق الدولية التي تنادي بضرورة اتخاذ تدابير قانونية وإجرائية أكثر تشددًا للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الليبية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الإجراءات التي تتخذها السلطات الليبية، وخاصة بعد أحداث 17 فبراير 2011م. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من

النتائج، من بينها أن ليبيا تحتاج إلى حوار مجتمعي شامل من أجل سن القوانين الرادعة التي لا تسمح لانطلاق المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الأوروبية، وكذلك مراجعة الإجراءات التي تتخذ من أجل مراقبة الحدود البرية والبحرية. ولقد أوصت الدراسة بأنه ينبغي إعادة النظر في العلاقات مع الدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وأن الهجرة غير الشرعية ينبغي أن يُنظر إليها بأنها مسألة تمثل انتهاكًا للسيادة الوطنية للدولة، وكذلك فإن الهجرة غير الشرعية كانت بسبب تردي الأحوال المعيشية والإنسانية التي يعاني منها الكثير من المهاجرين في بلدانهم الأصلية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من التعرف على الظروف والملابسات التي أدت إلى تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية، وكذلك التعرف على الحالة الأمنية المتدهورة التي تعاني منها ليبيا في الآونة الأخيرة، وأيضًا التعرف على أفضل الإجراءات التي يمكن اتخاذها حيال الأزمة.

دراسة قام بها محمد رضوان صالح وحاتم فرج الطيرة، وكانت بعنوان: مخاطر الهجرة غير الشرعية على أمن وسلامة المجتمع (2007م)، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان وتوضيح المخاطر التي تواجه المجتمع الليبي من وراء تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الليبية. وأشارت هذه الدراسة إلى أن الدولة الليبية تتعرض لمخاطر كبيرة، حيث إن الهجرة غير الشرعية انتهاك للسيادة، وهو ما يدفع الدول الأوروبية إلى محاولة فرض عقوبات على ليبيا دوليًا نظرًا لعدم التزامها بالمواثيق الدولية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل المخاطر التي يتعرض لها الشعب الليبي من وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، من بينها أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها العديد من الآثار السلبية على المجتمع الليبي، حيث تسعى العديد من الدول الغربية إلى استغلال الموقف لمحاولة التخلص من مشكلة الهجرة غير الشرعية بالسعي تجاه المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا. ولقد أوصى الباحث بضرورة توطيد العلاقات مع الدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين لسن القوانين التي تمنع المهاجرين غير الشرعيين من الدخول إلى الأراضي الليبية. ولقد استفادت هذه الدراسة من حيث التعرف على حجم وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها الشعب الليبي، ومن بينها التعرف على أماكن تواجد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا.

دراسة قام بها عمران الصفواني وحسين جوان، وكانت بعنوان: الهجرة إلى ليبيا: أنماطها واتجاهاتها وطبيعتها (2009م)، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الهجرة وأنواعها وأنماطها واتجاهاتها وكذلك القوانين المتعلقة بها. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الليبية قد عانت بشكل واضح من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وأن هذه المشكلة قد تسببت في إحراج المجتمع الدولي للسلطات الليبية، وكذلك فإن الدول الأوروبية توجه أصابع الاتهام إلى السلطات الليبية بعدم القدرة على ضبط الحدود والموانئ. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الهجرة غير الشرعية والتوغل بعمق في أنماط الهجرة غير الشرعية. ولقد أصبحت مشكلة الهجرة غير الشرعية هي المشكلة الأكثر أهمية التي تواجه السلطات الليبية، حيث إنها تعد من أبرز مظاهر انتهاك السيادة للدولة الليبية على أراضيها. ومن بين أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ضرورة الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحدود البرية والبحرية والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي في عمل دوريات بأوقات محددة وغير محددة لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين. ولقد أوصت الدراسة بمحاولة البحث عن مهربي البشر والقبض عليهم واقتفاء أثرهم لمنع عمليات تهريب البشر. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للهجرة وأنواعها وأنماطها واتجاهاتها.

دراسة قام بها راضي الطيف، وكانت بعنوان: ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، دراسة حالة ليبيا كدولة عبور (2009م)، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب والدوافع والعوامل التي تدفع المهاجرين غير الشرعيين إلى المغامرة بحياتهم من أجل الوصول إلى الشواطئ الأوروبية. وتكمن مشكلة الدراسة في أن غالبية دول شمال إفريقيا والدول الإفريقية شديدة الفقر تستخدم الأراضي الليبية كدولة عبور إلى الأراضي الأوروبية، مما يجعل ليبيا في موقف صعب أمام العديد

من الدول الأوروبية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وتبرز أهمية الدراسة من خلال معاناة الشباب العربي في دول المغرب العربي، ولا سيما الجزائر وتونس والمغرب، وصعوبة الحصول على فرصة مناسبة للعمل، وزيادة حدة الفقر في هذه الدول، الأمر الذي يدفع العديد من الشباب إلى محاولة تغيير الواقع الأليم والوصول إلى السواحل الأوروبية بحثًا عن فرصة عمل مناسبة. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من بينها أن الدول الأوروبية لا بد أن تتخذ سياسات اقتصادية داعمة لدول المغرب العربي بإقامة المشروعات واستيعاب الأعداد الهائلة داخل دول المغرب العربي لصرف النظر عن فكرة الهجرة غير الشرعية. ولقد أوصت الدراسة بالدور الذي يجب أن تبذله وسائل الإعلام في التحذير من فكرة الهجرة غير الشرعية وضرورة سن القوانين التي تسمح باستقطاب المهاجرين الأكفاء ذوي الخبرة والكفاءة. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة بأنها كشفت عن حجم المعاناة التي يعانيها الشباب العربي في دول المغرب العربي.

دراسة قام بها أحمد أوغلو، وكانت بعنوان: الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة (2009م)، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على رغبة العديد من الشباب في التخلص من الفقر ومحاولة إيجاد فرصة حقيقية في الدول المتقدمة. وتكمن مشكلة الدراسة في أن العديد من الشباب يدفع أموالًا طائلة لمهربي البشر من أجل تسهيل وصولهم إلى الشواطئ الأوروبية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء القوانين المعمول بها في الدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين. وتبرز أهمية الدراسة في وجود عدد كبير من مهربي البشر ممن يروجون للمهاجرين غير الشرعيين حلم الوصول إلى الشواطئ الأوروبية مقابل حصولهم على أموال من المهاجرين غير الشرعيين. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من بينها أن مهربي البشر يرتكبون الجرائم المنظمة المحظورة دوليًا من تهريب البشر، فضلًا عن غسيل الأموال، وكذلك التربح من تجارة الرقيق والدعارة، مما يستلزم اتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية للحد من انتشار هذه الظاهرة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة تضافر الجهود بين الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين ودول العبور من أجل محاصرة مهربي البشر والقبض عليهم، وكذلك البحث في حلول عاجلة للقضاء على مشكلة البطالة في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على أنواع الجرائم المنظمة التي يمكن أن يستخدمها مهربو البشر في تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

دراسة قام بها عبد الله السراني، وكانت بعنوان: العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم (2010م)، تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم. وتكمن مشكلة الدراسة في أن مهربي البشر يهربون البشر من دول العبور إلى الأراضي الأوروبية مقابل الحصول على أموال كثيرة، فضلًا عن استخدام النساء في تجارة الرقيق والأعمال المنافية للآداب والدعارة. وتبرز أهمية الدراسة في أن القانون الدولي قد نص على تجريم الجريمة المنظمة، وقد أقر بضرورة ضبط وإيقاف مهربي البشر. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مشكلة الهجرة غير الشرعية والعلاقة بينها وبين جريمة تهريب البشر. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من بينها أن الهجرة غير الشرعية لها علاقة وثيقة بوجود مهربي البشر وبتزايد نسبة الجريمة المنظمة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة تتبع مهربي البشر وتتبع مصادر أموالهم حتى تتمكن الدول من التخلص منهم والحد من الهجرة غير الشرعية بشكل سليم. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من حيث التعرف على القوانين التي تجرم مهربي البشر، وكذلك كيفية ربط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

دراسة قام بها دخالة مسعود، وكانت بعنوان: واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها (2014م)، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الهجرة غير الشرعية في الدول المطلة على حوض البحر المتوسط، والتعرف على آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية. وتكمن مشكلة الدراسة في أن الهجرة غير الشرعية أصبحت عبئًا كبيرًا على الدول الأوروبية، وأن عدد المهاجرين

غير الشرعيين الذين وصلوا إلى الشواطئ الأوروبية كبير جدًا يفوق قدرة الدول الأوروبية على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة، الأمر الذي دعا الدول الأوروبية إلى عقد المزيد من المؤتمرات بين الدول الأوروبية والدول المصدرة لاتخاذ ما يلزم من تنسيق في المواقف وتوحيد القوانين لتجريم الهجرة غير الشرعية، ومحاولة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين مرة أخرى إلى بلدانهم الأصلية. وتبرز أهمية الدراسة في أن الهجرة غير الشرعية قد زادت في الآونة الأخيرة بشكل مبالغ فيه، الأمر الذي دعا الكثير من الشركاء الأوروبيين إلى المساهمة في ضبط الحدود البحرية وعمل الدوريات اللازمة لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الهجرة غير الشرعية ووصف آليات مكافحتها. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من بينها أن الدول الأوروبية أصبحت أكثر صرامة من ذي قبل في التعامل مع مسألة الهجرة غير الشرعية، حيث إن الهجرة غير الشرعية قد تؤثر على مستوى التقدم الاقتصادي الذي تنعم به الدول الأوروبية. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التعرف على قدرات المهاجرين غير الشرعيين قبل الشروع في إعادتهم مرة أخرى إلى أوطانهم، حيث قد يوجد من بينهم من تحتاجه الدول الأوروبية من أيدٍ عاملة أو خبرات مهنية وتقنية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على واقع الشراكة بين دول حوض المتوسط، ومدى الجهد المبذول في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذلك الاتفاقيات الموقعة بين دول حوض المتوسط، وموقف وسائل الإعلام الغربية من وجود صفقات لتهريب البشر وتجارة الرقيق الأبيض وعمليات تهريب وغسيل الأموال، وأيضًا الإجراءات الأمنية والنصوص القانونية المعمول بها للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

دراسة قام بها حمد فتحي عيد، وكانت بعنوان: التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة (2010م)، تهدف هذه الدراسة إلى عرض التجارب التي مرت بها العديد من دول العالم في مكافحة الهجرة غير الشرعية. وتكمن مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من وجود الكثير من التجارب الدولية التي تركز على مكافحة الهجرة غير الشرعية، إلا أن هذه التجارب لم تنجح في منع تدفق المهاجرين غير الشرعيين، بل زادت عمليات التدفق نظرًا للعديد من الأسباب، منها أسباب اقتصادية وسياسية وثقافية وحضارية. وتبرز أهمية الدراسة من خلال سرد هذه التجارب والتعمق فيها ومعرفة الدوافع التي أدت إلى تفشي هذه الظاهرة وانتشارها في العديد من دول العالم. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من بينها أن السبب الرئيسي في تفشي هذه الظاهرة يعود إلى الدول المتقدمة نفسها التي تحتكر عملية التنمية لمجتمعاتها دون النظر إلى الدول الفقيرة الأخرى. ولقد أوصت الدراسة بضرورة البحث عن حلول أكثر واقعية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل تدريجي، وذلك عن طريق دعم الدول الفقيرة اقتصاديًا وثقافيًا ومحاولة حل مشاكلها السياسية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على تلك التجارب الدولية الواقعية وطرق علاج مشكلة الهجرة غير الشرعية والقوانين والإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة للحد منها.

دراسة قام بها هشام بشير، وكانت بعنوان: الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها وتداعياتها وسبل مواجهتها (2010م)، تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح أسباب الهجرة العربية غير الشرعية إلى الدول الأوروبية، ومواجهة مخاطر الهلاك في سبيل الوصول إلى الشواطئ الأوروبية. وتكمن مشكلة الدراسة في أن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا قد ازدادت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وأدت إلى تدفق المهاجرين غير الشرعيين بشكل يفوق قدرة الدول الأوروبية على مواجهة هذه الأزمة، مما دعا الدول الأوروبية إلى تنسيق المواقف والإجراءات لمحاولة السيطرة على هذه الظاهرة والحد منها. وتبرز أهمية الدراسة من خلال ما يواجهه الشباب العربي من مشاكل اقتصادية ومعاناة سياسية وثقافية واجتماعية، وشعور بالإحباط أدى إلى تولد الرغبة في التضحية بالنفس مقابل الوصول إلى الشواطئ الأوروبية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا والتعمق في وصف أسبابها وتداعياتها وطرق معالجتها. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من بينها أن

الدول الأوروبية ينبغي عليها أن تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية في دول حوض البحر المتوسط حتى تقطع الطريق على من يرغب في الهجرة غير الشرعية، وكذلك ضرورة إحكام القوانين وتغليظ العقوبات على من يتعامل مع مهربي البشر. ولقد أوصت الدراسة بضرورة فتح الباب للهجرة الشرعية وفقًا لشروط الخبرة والكفاءة، حتى يتحمس الشباب للوصول إلى هذه المتطلبات في بلدانهم الأصلية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن الدراسات السابقة قد تناولت مسألة الهجرة غير الشرعية من نواح متعددة، إلا أنها أغفلت أهمية العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا، حيث تُعد ليبيا من أبرز دول العبور، كما تُعد إيطاليا من أبرز الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين. وبالتالي فإن الدراسة الحالية سوف تتناول دور الهجرة غير الشرعية ودور الأجهزة الحكومية في مواجهة هذه الظاهرة بين ليبيا وإيطاليا في إطار العلاقات الدولية بين الدولتين.

دراسة قام بها عبد الله يوسف أبوغليان، وكانت بعنوان: الهجرة إلى غير بلاد المسلمين حكمها وآثارها المعاصرة في الشريعة الإسلامية (2011م)، تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح هجرة المسلمين إلى بلاد غير المسلمين والتعرف على دور الهجرة في تغيير هوية المسلمين. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الهجرة في تغيير هوية المسلمين والتعرف على حكم الهجرة في الشريعة الإسلامية. وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على الأحكام التي تقضي بتحريم الهجرة إلى بلاد غير المسلمين. وتبرز أهمية الدراسة في كونها تبين الأحكام الشرعية وتفرق بين الهجرة القانونية والهجرة غير القانونية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من بينها أن الهجرة قد تكون من باب الاضطرار نظرًا لعدم وجود فرص وظيفية في بلاد المسلمين. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التفريق بين المهاجر للعمل والدراسة والسعي في الأرض، ومن يهاجر لعدم التأقلم مع الواقع الذي يعيش فيه غالبية المواطنين. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعمق في فهم الأحكام الشرعية المتعلقة بظاهرة الهجرة بصفة عامة.

دراسة قام بها ناصح عبد الرحمن، وكانت بعنوان: الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة (2011م)، تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح ما يدور في ذهن الشباب من صراع بين الواقع الأليم والتفكير في الهجرة. وتكمن مشكلة الدراسة في تدهور الأوضاع المعيشية للشباب والرغبة في الهجرة للتخلص من الواقع الأليم. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على رغبة الشباب في الهجرة وما يتوافق مع الواقع الذي يعيشون فيه. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء ما يدور في الواقع الاجتماعي للشباب. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من بينها أن على الشباب أن يدرك أن الهجرة والغربة ليست شيئًا سهلًا. ولقد أوصت الدراسة بضرورة إدراك مخاطر الهجرة وعدم التفريط في الهوية الثقافية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على البعد الاجتماعي للهجرة.

دراسة قام بها قيس حكيم، وكانت بعنوان: الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب دراسة ميدانية في منطقة دلس ببومرداس (2009م)، تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب. وتكمن مشكلة الدراسة في بروز حالة من الإحباط بين الشباب نتيجة عدم الحصول على فرصة وظيفية في بلادهم الأصلية، مما يدفعهم إلى الهجرة غير الشرعية. وتبرز أهمية الدراسة من خلال ربط الهجرة غير الشرعية بالجوانب النفسية والاجتماعية لدى قطاع كبير من الشباب. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل اتجاهات الشباب نحو الهجرة غير الشرعية وربطها بالعوامل النفسية والاجتماعية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من بينها أن الهجرة غير الشرعية هي نتيجة حتمية في ظل عدم سعي المجتمع الجزائري لحل مشكلة البطالة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة أن يعمل الشباب على تطوير قدراتهم حتى يتمكنوا من الحصول على فرص عمل مناسبة. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في إمكانية الربط بين اتجاهات الهجرة غير الشرعية والعوامل النفسية والاجتماعية

.

الإطار النظري للبحث:

يشير الإطار النظري للبحث إلى دراسة تاريخ الدولة الليبية قديمًا وحديثًا للتعرف على ما قام به الشعب الليبي، وكيف كانت تسعى القبائل الليبية قديمًا إلى التخلص من الاستعمار، فكانت تلك القبائل تسعى للتخلص من حكم الدولة الإغريقية، واستفادت من الحضارة الفينيقية القديمة، ثم استفادت من حكم الرومان إلى أن حكم الإمبراطور جوستنيان، الذي سرعان ما انهار أمام الفتح الإسلامي. ولقد مرت ليبيا بالعديد من التحديات أثناء فترة الاحتلال العثماني والاحتلال الإيطالي. وخرجت ليبيا من هذه التحديات لتعلن الاستقلال وبداية مرحلة الملكية الليبية الجديدة، التي سرعان ما انتهت بتولي معمر القذافي الحكم، التي انتهت فترة ولايته بعد ما يقرب من اثنين وأربعين عامًا، لم تشهد فيها ليبيا أي تطور اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي ملحوظ. ثم جاءت أحداث ثورة 17 فبراير 2011م لتنتهي حقبة ولتبدأ ليبيا حقبة جديدة بتحديات كثيرة وجديدة .

مما لا شك فيه أن مشكلة الهجرة غير الشرعية مشكلة قديمة وتاريخية، فلم تكن لدى الدول الأوروبية ولا أمريكا الشمالية أي مشكلة في استيعاب المهاجرين غير الشرعيين. ولكن المشكلة قد تفاقمت منذ أحداث 17 فبراير 2011م، حيث ضعفت الرقابة على طول الحدود البرية والبحرية نظرًا لانهيار القوى الأمنية، وهو ما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى داخل الأراضي الليبية، واستغل عدد كبير من مهربي البشر قطاعًا كبيرًا من المهاجرين غير الشرعيين في الحصول على أموالهم مقابل نقلهم في قوارب متهالكة إلى السواحل الأوروبية. وقد ذكرت العديد من وسائل الإعلام أن هناك أعدادًا كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين قد ماتوا غرقًا في البحر أثناء رحلة الانتقال من السواحل الليبية إلى السواحل الإيطالية. وتجدر الإشارة إلى أن جنسيات المهاجرين غير الشرعيين تراوحت بين السوريين واليمنيين وأعداد كبيرة من الأفارقة، الأمر الذي لفت أنظار السلطات الإيطالية، حيث طالبت السلطات الليبية بضرورة إحكام السيطرة على الحدود البحرية، حيث يستغل مهربو البشر أوقات غياب المراقبة ويهربون الكثير من المهاجرين غير الشرعيين في أوقات عدم المراقبة.

ومن ناحية أخرى، فإن الكثير من المهاجرين قد تعرضوا للكثير من الانتهاكات الجسدية والمعنوية أثناء رحلتهم من السواحل الليبية إلى السواحل الأوروبية. وكذلك فإن المهاجرين غير الشرعيين قد تعرضوا للكثير من المعاناة في أوطانهم الأصلية من تهميش وعدم وجود فرص للعمل، وأيضًا تدهور شديد في مستوى الخدمات الصحية وارتفاع حدة الفقر، الأمر الذي يدفع المهاجرين غير الشرعيين إلى المخاطرة بحياتهم من أجل الوصول إلى السواحل الأوروبية بحثًا عن فرصة عمل حقيقية وعن تغيير حقيقي من الواقع الأليم الذي عاشه المهاجرون غير الشرعيون.

وتتميز غالبية الدول الأوروبية بارتفاع مستوى الدخل وإمكانية الانتقال إلى مستوى اقتصادي أفضل، وبالتالي فإن هذه العوامل تدفع الكثير من المهاجرين غير الشرعيين إلى الإصرار والمحاولة مرات عديدة من أجل الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، من أجل تحقيق الذات أو هروبًا من ويلات وجحيم الحروب الأهلية التي تعاني منها القارة الإفريقية. وبالرغم من أن الدول الأوروبية هي في الأصل المتسببة في تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث إنها لم تلتفت إلى هذه الدول ولم تساعدها على تخطي محنتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي جعل هذه الدول تسعى بكل ما تملك إلى عدم السماح بدخول الكثير من المهاجرين غير الشرعيين، بالرغم من حاجة هذه الدول إلى دخول المزيد من المهاجرين، ولكن حتى تحافظ هذه الدول على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والسياسية التي حافظت عليها.

ومن الجدير بالذكر أن هناك أماكن عديدة داخل الدولة الليبية تُعد مركزًا لانطلاق المهاجرين غير الشرعيين، حيث تُعد مدينة زوارة الساحلية من أبرز المدن التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيون إلى السواحل الإيطالية. وتُعد مدينة طرابلس من أبرز المدن التي تأوي الكثير من المهاجرين غير الشرعيين إلى حين وقت انطلاقهم إلى السواحل الليبية ومنها إلى السواحل الإيطالية عبر قوارب صيد متهالكة. وبالرغم

من أن العديد من الدول العربية يرون في الهجرة غير الشرعية الحل الوحيد لمشكلة الانفجار السكاني، إلا أن هذه الدول لا تعي مفهوم التنمية المستدامة، فالدول تُقاس بما تمتلكه من مقومات وموارد بشرية. ومن ناحية أخرى، فإن مشكلة الهجرة غير الشرعية قد اتخذت صورًا عديدة، منها محاولة الزواج الصوري أو الشكلي، الذي بمقتضاه يدفع المهاجر غير الشرعي مبلغًا من المال مقابل الزواج بمواطنة مقيمة من أوروبا، على أن يظل الزواج صوريًا شكليًا أمام السلطات إلى أن يتحقق ما يريده المهاجر غير الشرعي بأن يصبح من مواطني الدول الأوروبية.

وبالرغم من أن ليبيا قد دعمت قضية المهاجرين غير الشرعيين والتزمت بكافة التعهدات والاتفاقيات الدولية، إلا أن هناك الكثير من المخططات الأوروبية لتوطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا والتنصل من حل مشكلة الهجرة غير الشرعية بشكل موضوعي، الأمر الذي يقتضي ضرورة إعادة النظر في العلاقات بين ليبيا وبين دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة إيطاليا التي اقترحت أن يتم توطين المهاجرين غير الشرعيين في الأراضي الليبية. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الاقتراح قد تم رفضه بالفعل من مجلس النواب ورفضته الرئاسة الليبية، لأنه يمس الأمن القومي الليبي، بالرغم من تمسك العديد من الدول بهذا الحل، ولا سيما دولة المجر. وكذلك فإنه يمكن الإشارة إلى ما قامت به ليبيا من رفع دعوى قضائية ببطلان الاتفاقية الأخيرة بين ليبيا وإيطاليا، وهو ما جعل العديد من الدول الأوروبية تتخذ موقفًا متشددًا تجاه ليبيا، وذلك لممارسة نوع من الضغوط عليها حتى تقبل بتوطين المهاجرين غير الشرعيين داخل أراضيها بالمخالفة للدستور والقانون.

وسوف أقوم بدراسة موضوع الهجرة غير الشرعية مع دراسة كافة المفاهيم المرتبطة به، فالهجرة تنقسم إلى هجرة قانونية وهجرة غير قانونية، وسوف ندرس كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية الموقعة بين ليبيا وإيطاليا في إطار حل مشكلة الهجرة غير الشرعية، ومدى تأثير هذه الظاهرة على العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا.

مناقشة النتائج

تُعتبر قضية الهجرة غير الشرعية من أبرز المشاكل التي تواجه الأجهزة الحكومية الليبية، وتواجه ليبيا مشكلة الهجرة غير الشرعية بالكثير من الوسائل. وبالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الموقعة بين الجانب الليبي والجانب الإيطالي بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، إلا أن المشكلة في ليبيا عميقة ومتعددة، حيث إن ليبيا، باعتبارها من دول العبور، تعاني من مشكلة جغرافية بسبب طول الحدود البرية وطول السواحل الليبية .

ومن الجدير بالذكر أن ليبيا تبذل جهودًا كبيرة في عمليات المراقبة الحدودية، وتعمل مع إيطاليا جنبًا إلى جنب في محاولة لمراقبة الحدود البحرية، حيث يعرض الجانب الإيطالي تدريب العديد من قوات الأمن الليبية على كيفية المراقبة وإحكام السيطرة على مهربي البشر وتقديمهم إلى المحاكمة العاجلة.

وتجدر الإشارة إلى أن إيطاليا وإسبانيا وفرنسا من أبرز الدول التي تتخذ مواقف متشددة من الهجرة غير الشرعية، حيث إن الأعداد التي تصل إلى السواحل الأوروبية تزايدت بشكل كبير في الآونة الأخيرة. ومن ناحية أخرى، فإن الدول الأوروبية تتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهدد الأمن القومي الأوروبي.

وعلى الجانب الآخر، فإن السلطات الليبية تحاول جاهدة ضبط الأماكن التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيون، حيث إن سواحل مدينة زوارة الليبية من بين أبرز المدن الساحلية التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيون إلى السواحل الأوروبية عبر ركوب قوارب لا تصلح للسفر عبر البحار، مما يؤدي إلى هلاك المهاجرين غير الشرعيين، أو قد يتم القبض عليهم من قبل السلطات الليبية، أو يواجهون مخاطر الترحيل والاعتقال من الجانب الإيطالي.

وسوف نستعرض في هذا الفصل عدة مباحث هامة، من بينها الإجراءات والوسائل التي تتخذها السلطات الليبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتعرف على الآليات والوسائل التي تتخذها الحكومة الإيطالية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: الإجراءات والوسائل التي تقوم بها السلطات الليبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

تُعتبر ليبيا من أشهر دول العبور التي يلجأ إليها المهاجرون غير الشرعيون في رحلتهم إلى السواحل الأوروبية. وبالرغم من ظروف الدولة الليبية وما مرت به خلال أحداث 17 فبراير، إلا أن الأجهزة الأمنية الليبية تعرضت للكثير من التحديات، حيث إن أجهزة الأمن الليبية لم تستطع أن تتحكم في الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين خلال فترة الأحداث، الأمر الذي أدى بالجانب الإيطالي إلى محاولة تعزيز الحدود البحرية.

ومن جانب آخر، فإن الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، ومن بينها دول شمال إفريقيا والكثير من الدول الإفريقية شديدة الفقر، ولا سيما إثيوبيا وجنوب السودان وغانا وإريتريا ومالي، يحاول الكثير من مواطنيها الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، الأمر الذي قد يعرضهم لمخاطر الهلاك نتيجة غرق القوارب في عرض البحار.

ولقد استجابت ليبيا للدول الأوروبية في تعزيز الوسائل التي يمكن من خلالها مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث إن دول الاتحاد الأوروبي قد أقرت بضرورة اعتقال المهاجرين غير الشرعيين ومحاولة إعادتهم مرة أخرى إلى أوطانهم. وقد قامت الدول الأوروبية بقيادة إيطاليا بالعديد من العمليات الأمنية التي أدت إلى القبض على الكثير من مهربي البشر، وكذلك إعادة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

المطلب الأول: وسائل القانون الليبي للحد من الهجرة غير الشرعية وتعهدات ليبيا الدولية

من المؤكد أن ليبيا لديها الكثير من الالتزامات أمام المنظمات الدولية، حيث صدقت ليبيا على العديد من الاتفاقيات الدولية، من بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الأول الملحق به، وصدقت أيضًا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وصدقت ليبيا أيضًا على اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حظر التمييز ضد المرأة والطفل والبروتوكول الاختياري الخاص بها، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها بشأن حظر الاستغلال في الأعمال المنافية للآداب، فضلًا عن أن ليبيا صدقت على الاتفاقية الدولية بشأن حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. غير أن ليبيا ليست عضوًا في اتفاقية اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، ولم تساهم ليبيا في الاتفاقية التي يمكن من خلالها سن قوانين اللجوء.

وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على أن المهاجرين غير الشرعيين يجب ألا يتم احتجازهم بالقوة، حيث يوفر القانون للمهاجر غير الشرعي كافة الحقوق المتعلقة بالأمن والحرية الشخصية. وبالتالي لا يمكن احتجاز المهاجرين غير الشرعيين إلا بموجب نص قانوني للحفاظ على الأمن القومي. فاللاجئ وضعه القانوني مختلف تمامًا عن وضع المهاجر غير الشرعي الذي ينبغي عدم إعادته إلى موطنه الأصلي. ومن جانب آخر، شدد القانون الدولي لحقوق الإنسان على أنه ينبغي احتجاز مهربي البشر. ومن الجدير بالذكر أن ليبيا عضو في اتفاقية إنقاذ الغرقى، حيث يجب على السلطات الليبية، بمقتضى هذه الاتفاقية، تقديم يد العون لمن يواجه خطر الغرق في عرض البحار بغض النظر عن جنسياتهم، وتوفير الرعاية الكاملة لهم.

ويحتوي القانون الليبي على العديد من النصوص التي تحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث نصت المادة رقم (6) لعام 1987م، والخاصة بتنظيم دخول وخروج الأجانب من ليبيا، على حق السلطات الليبية في اعتقال من يقيم بالأراضي الليبية دون وجود تصريح مسبق بالإقامة، ويحق للسلطات اعتقالهم أو إلزامهم بدفع الغرامة المقررة قانونًا، وأقرت هذه المادة بحق البقاء على الأراضي الليبية لمن يتعرضون لأضرار سياسية في بلدانهم الأصلية. وبالتالي فإن نص المادة لم يميز بين المهاجرين أو طالبي اللجوء، غير أن المادة (6) أقرت بأنه يجوز ترحيلهم من الأراضي الليبية.

ومن جانب آخر، فإن القانون رقم (19) الخاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية يقضي بضرورة معاملة المهاجرين غير الشرعيين معاملة إنسانية، وعدم امتهان كرامتهم، وحفظ أموالهم وأعراضهم بقوة القانون. ومن المؤكد أن المادة (10) من هذا القانون تمنح المهاجرين غير الشرعيين فترة زمنية مدتها (60) يومًا لتسوية أوضاعهم ومغادرة الأراضي الليبية، وبعد تجاوز هذه الفترة الزمنية يواجه المهاجرون غير الشرعيون مخاطر الاعتقال والسجن، على أن يدفعوا غرامة (1000) دينار ليبي. ولقد أقرت المادة (6) من القانون أنه يمكن استثناء المهاجرين غير الشرعيين من توقيع العقوبة إذا ما ساعدوا السلطات الأمنية بمزيد من المعلومات حول مهربي البشر وأماكن تواجدهم وأرقام حساباتهم المصرفية.

وتنص المادة (22) من قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية على أن عقوبة التواجد بالأراضي الليبية بدون وجود تأشيرة قانونية تصل إلى الحبس ثلاث سنوات. ويتضح من ذلك أن السلطات الليبية لها كامل الحق في اعتقال المهاجرين غير الشرعيين. وبالرغم من أن القوانين الليبية تتشدد في مسألة مكافحة الهجرة غير الشرعية، إلا أن المادة (10) من الإعلان الدستوري قد أقرت بأن الدولة تضمن حماية اللاجئين ويحظر تسليم اللاجئين السياسيين، وكذلك فقد أقرت المادة (19) لعام 2010م بحماية من ليس لديه وثائق قانونية وتم انتشاله من الشواطئ الليبية.

ومن ناحية أخرى، فإن قوانين استقدام العمال للعمل في الأراضي الليبية تتشدد بشكل كبير في الطرق القانونية التي تسمح للعمال بالدخول إلى الأراضي الليبية، الأمر الذي ساهم في عدم قدرة صاحب العمل على الوفاء بالمتطلبات الإدارية الصعبة الموجودة في القوانين، مما دفع أصحاب الأعمال إلى محاولة توظيف المهاجرين غير الشرعيين.

المطلب الثاني: إجراءات السلطات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

بالرغم من أن الدولة الليبية تأثرت بشدة منذ أحداث 17 فبراير 2011م وحدوث حالة من الانفلات الأمني، وتعرض العديد من المهاجرين غير الشرعيين للكثير من الانتهاكات، إلا أن أماكن احتجاز المهاجرين غير الشرعيين تعرضت إلى سيطرة الجماعات المسلحة التي حلت محل الأجهزة الأمنية المتخصصة، مما أفسح المجال للكثير من مهربي البشر إلى الهرب ومعاودة ممارسة نشاطاتهم الإجرامية مرة أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المسؤولين الحكوميين والموظفين بالمنافذ الحدودية تُوجه إليهم أصابع الاتهام بشأن التعاون مع مهربي البشر مقابل الحصول على أموال، وكذلك تسهيل مهام مهربي البشر وإبلاغهم لتفادي وجود الأجهزة الأمنية. ومن ناحية أخرى، فإن الكثير من المهاجرين غير الشرعيين قد اضطروا للعمل داخل الأراضي الليبية للحصول على الأموال الكافية التي تمكنهم من توفير التكلفة اللازمة لدفعها إلى مهربي البشر. ولقد أشارت العديد من التقارير إلى أن النساء الأكثر تعرضًا للانتهاكات في ليبيا. وخلال فترة حكم معمر القذافي، كان المهاجرون غير الشرعيون يتواجدون في نفس أماكن احتجاز اللاجئين.

ومن المؤكد أن إدارة مباحث الجوازات وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية يقع على عاتقهم عبء مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تتكاتف الأجهزة الأمنية بالتعاون مع البحرية الليبية ووحدات من وزارة الدفاع الليبية. ولقد تعرضت إدارة مباحث الجوازات وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية والبحرية الليبية والموظفون العاملون بالسواحل الليبية للعديد من الانتهاكات من قبل الجماعات المسلحة، من أجل الضغط عليهم لمواصلة جهود مهربي البشر في تهريب البشر وإحراج ليبيا أمام المجتمع الدولي.

ومن ناحية أخرى، فإن السلطات الليبية تحتجز المهاجرين غير الشرعيين في أماكن احتجاز غير آدمية لأوقات غير معلومة، وخاصة من لا يحملون أوراقًا قانونية أو جوازات سفر. ويوجد في ليبيا أكثر من (24) مركزًا لإيواء المهاجرين غير الشرعيين، وتبلغ القدرة الاستيعابية لهذه المراكز حوالي (7000) محتجز.

وبالتالي فإن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، بالتعاون مع إدارة مباحث الجوازات، قد سمحوا للكثير من المنظمات الدولية، ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لحقوق اللاجئين التابعتين

لمنظمة الأمم المتحدة، بحق الوصول إلى مراكز احتجاز اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وتوفير المساعدات الإنسانية.

وبالرغم من اعتماد شبكات المهربين على الوسطاء وأصحاب وسائل المواصلات البرية والبحرية، فإن هذه الشبكات تستلزم مواجهة من نوع خاص، حيث لا يمكن تعطيل سير العمل بالموانئ الليبية لأغراض مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك فإن مكافحة الهجرة غير الشرعية تتطلب مزيدًا من المعلومات، والتي تستلزم اقتراب الأجهزة الأمنية من كافة الأطراف للوصول إلى المعلومات اللازمة للقضاء على تلك الشبكات الإجرامية.

ولا يتوقف الأمر على متابعة هذه الشبكات الإجرامية في ليبيا فقط، بل قد يتطلب الأمر التنسيق مع الأجهزة الأمنية في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين لمحاصرتهم ومصادرة أموالهم للحد من نشاطهم الإجرامي. ومما لا شك فيه أن هؤلاء المهربين من المؤكد أن لديهم بعض الوسطاء في الأراضي الأوروبية، الأمر الذي يؤكد ضرورة تضافر الجهود من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية في كافة الدول التي لها علاقة بهذه الظاهرة.

ويمكن القول بأن الدول الأوروبية تستطيع بشكل جذري قطع الطريق على مهربي البشر، فمن خلال القوانين التي تفتح الباب للمهاجرين غير الشرعيين للقدوم إلى الأراضي الأوروبية للعمل في كافة المجالات، وفتح المجالات التي لا يقبل عليها المواطنون، مما يعزز من أمن واستقرار القارة الأوروبية ويقضي على الظاهرة التي تسببت في إحراج الكثير من الحكومات.

ويمكن القول بأن أحد أبرز أسباب استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين هو مستويات الحرية التي تتمتع بها الدول الأوروبية، والتضييق الذي يعاني منه المهاجرون غير الشرعيون في موطنهم الأصلي، وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، وعدم قدرتهم على الإنفاق على عائلاتهم وذويهم، فضلًا عن معاناتهم في الحصول على فرص وظيفية، وكذلك شعور المهاجر بالظلم الاجتماعي والاضطهاد من المجتمع الذي لا يمنحه الحد الأدنى الذي يمكنه من العيش بكرامة. وكذلك قد تدفع العديد من العوامل الطبيعية إلى الهجرة غير الشرعية، من بينها استمرار الزلازل والبراكين واستمرار الجفاف وانتشار الأوبئة التي أدت إلى تدهور الصحة العامة في هذه الدول.

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة الليبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية أدت إلى الحد من الهجرة غير الشرعية بشكل كبير، إلا أن المشكلة أيضًا تتمثل في طول الحدود البحرية والبرية، والتي لا يمكن أن تقوم بها ليبيا إلا إذا قامت إيطاليا بإمداد الحكومة الليبية بالوسائل التكنولوجية الهامة التي من خلالها تستطيع السلطات الليبية مراقبة الحدود البحرية والبرية.

كما أن الحكومة الليبية قد أقرت بضرورة مراقبة القوارب قبل مغادرتها من السواحل الليبية، الأمر الذي يعزز فكرة الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وكذلك فإن الحكومة الليبية قد استعانت بالكثير من المهاجرين غير الشرعيين وأطلقت سراحهم مقابل التعرف على مهربي البشر واقتفاء أثرهم للقضاء عليهم ومحاكمتهم محاكمة عادلة، حيث إن وجود هؤلاء المهربين يهدد ليبيا باحتمال التدخل الأجنبي وانتهاك السيادة الليبية.

وقد أقر العديد من فقهاء القانون الدولي والعلاقات الدولية أن الهجرة غير الشرعية تؤدي في حقيقة الأمر إلى انتهاك السيادة الوطنية للدولة الليبية على أراضيها، حيث إن الدول الأوروبية عادة ما تحمل ليبيا، بسبب ضعفها الأمني، مسؤولية تدفقات العديد من المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيها.

وبالنظر إلى ما تقوم به الدول الأوروبية من تصريحات تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نجد أن معظم التصريحات الأوروبية تتجه إلى تحميل ليبيا مسؤوليتها تجاه المهاجرين غير الشرعيين، بغض النظر عن قدرة المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان على التواصل مع الكثير من مهربي البشر، على حد قول السلطات الإيطالية. وبالرغم من أن السلطات الإيطالية قد اتهمت هذه المنظمات بدعم مهربي البشر، إلا أن

تصريحات الرئيس الفرنسي والرئيس المجري كانت مثيرة للدهشة، حيث اقترحوا على السلطات الليبية حل مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال توطين المهاجرين غير الشرعيين في الأراضي الليبية.

وتتصف الحالة الأمنية بالضعف الشديد، حيث إن مهربي البشر قد انتشروا في ليبيا في ظل الانتشار الكبير لصفقات الأسلحة، واستخدام مهربي البشر الكثير من الأسلحة بغرض فرض سيطرتهم على السواحل الليبية، في ظل تردي الأوضاع الأمنية لتهريب المهاجرين غير الشرعيين.

وبالرغم من اعتراف حكومات أوروبا بتوفير الدعم المادي لعمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين من قبل بعض المنظمات غير الحكومية، فقد نشرت وسائل الإعلام عن عملية "صوفيا" الكثير من المعلومات، وهي العملية التي تقوم فيها بعض الجهات الأوروبية بدعم المهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى السواحل الإيطالية، الأمر الذي يضع أوروبا بأكملها تحت طائلة القانون الدولي، حيث سهلت وصول العديد من المهاجرين غير الشرعيين إلى السواحل الإيطالية.

ومن ناحية أخرى، فإن الاتفاقية المبرمة مع الجانب الإيطالي قد أُلغيت من خلال البرلمان ومن خلال المجلس الانتقالي الليبي، الذي أقر بأن الاتفاقية تضر بالأمن القومي الليبي وتلقي بالمسؤولية على الشعب الليبي. وكذلك فإن ليبيا لن تسمح بتوطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا مهما اتفق الشركاء الأوروبيون على توطينهم في الأراضي الليبية. إن المخططات التي تشير إلى توطين المهاجرين غير الشرعيين في الأراضي الليبية تهدف إلى إلقاء مسؤولية مشكلة الهجرة غير الشرعية على ليبيا دون وجه حق، وبالمخالفة لنصوص القانون الدولي.

الإجراءات والوسائل التي تقوم بها السلطات الإيطالية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

وسائل القانون الإيطالي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تُعتبر إيطاليا من أكثر الدول التي تعاني من مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث يأتي إلى السواحل الإيطالية الكثير من المهاجرين غير الشرعيين هربًا من الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يواجهها المهاجرون غير الشرعيون في بلدانهم الأصلية. وبالرغم من وجود إحصائيات من وزارة الداخلية الإيطالية بأعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا إلى الأراضي الإيطالية .

وتقوم الدولة الإيطالية بتوزيع المهاجرين غير الشرعيين على الكثير من المدن الصناعية الإيطالية، مع الالتزام بتشديد الرقابة على المنافذ الحدودية والبحرية، والالتزام باستخدام القانون في طرد المهاجرين غير الشرعيين المحتمل قيامهم بأعمال إجرامية. وقامت إيطاليا بإعادة تفعيل قانون الهجرة المطبق منذ مارس 1998م، حيث إن السلطات الإيطالية قد أقرت العديد من التعديلات على قانون الهجرة، من بينها استخدام سياسات جديدة في الهجرة غير الشرعية، وكذلك تعقيد إجراءات منح الإقامة للمهاجرين غير الشرعيين، وكذلك حق إعادة المهاجرين إلى موطنهم الأصلي، فضلًا عن ضرورة احتجازهم في أماكن احتجاز مخصصة للمهاجرين غير الشرعيين.

وينص القانون الإيطالي على ضرورة حبس المهاجر غير الشرعي ثلاثين يومًا، وبعد ذلك يتم تحديد مصيرهم بالبقاء في البلاد أم مغادرتها طبقًا لما تسمح به السلطات الإيطالية، وكذلك محاكمة المهاجرين غير الشرعيين نتيجة لتواجدهم في الأراضي الإيطالية دون تصريح قانوني.

وبمقتضى قانون يوسي فيني رقم (189) لعام 2002م، يحق للسلطات الإيطالية اعتقال المهاجرين غير الشرعيين لحبسهم أو ترحيلهم إلى دولهم الأصلية. وينص القانون رقم (13) على أن المهاجرين غير الشرعيين قد يواجهون تهمة الحبس أربع سنوات، ثم الطرد من الأراضي الإيطالية. وأقرت المادة (14) بضرورة عرض المهاجرين غير الشرعيين على المحكمة للفصل في تنفيذ عقوبة حبسهم، والتعرف على ما إذا كان لدى المهاجر أوراق قانونية تثبت هويته، حيث أقرت المادة (14) بضرورة منحهم مدة من (30) إلى (60) يومًا، ومنحهم خمسة أيام لمغادرة الأراضي الإيطالية، وذلك في حالة عدم التمكن من اتخاذ قرار بالترحيل.

ومن الجدير بالذكر أن المادة (19) أقرت العديد من الاستثناءات، من بينها عدم طرد المرأة الحامل، ومن لديه قريب حاصل على الجنسية الإيطالية، وكذلك معارضة الشرطة في ترحيل من يواجهون مخاطر سياسية في بلدانهم الأصلية، ومن يواجهون مخاطر الموت والهلاك، الأمر الذي يجعل تطبيق طرد المهاجرين غير الشرعيين من الأراضي الإيطالية يختلف من حالة لأخرى. وبالرغم من أن القانون قد أقر بالإجراءات المعقدة في وجود المهاجرين غير الشرعيين في الأراضي الإيطالية، فإنه لم يغفل تعقيد الإجراءات أيضًا بعدم السماح للمهاجر غير الشرعي بالحصول على حق الإقامة القانونية إلا بعد عدد معين من الشهور، على أن يكون لدى المهاجر عقد عمل في إحدى الشركات أو الجهات الإيطالية.

إجراءات الحكومة الإيطالية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

قامت الحكومة الإيطالية بإبرام العديد من الاتفاقيات مع الحكومة الليبية من أجل إعادة ضبط الحدود البحرية لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الإيطالية. فقد تعاونت الحكومة الإيطالية مع حكومة فايز السراج، وذلك في ظل عدم التزام الدول الأوروبية بتدريب القوات الأمنية الليبية، وكذلك إمداد الحكومة الليبية بالعديد من الأجهزة المتطورة التي من شأنها أن تساهم في ضبط الحدود الليبية واعتقال مهربي البشر. وبالرغم من الوعود التي أطلقها وزير الخارجية الإيطالي باولو جينتيلوني بشأن التعاون الفني مع السلطات الأمنية الليبية، وإمداد القوات الأمنية بالكثير من المعدات والأسلحة والزوارق السريعة التي من شأنها أن تحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذلك التعاون الأمني بين السلطات الليبية والإيطالية وتبادل المعلومات التي من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة، فإن الإجراءات تمثلت في توقيع العديد من الاتفاقيات بين ليبيا وإيطاليا بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية.

ومن بين أبرز الاتفاقيات الموقعة بين ليبيا وإيطاليا الاتفاقيات الموقعة أعوام 2000م و2004م، التي قامت بها الحكومة الإيطالية بقيادة بيرلسكوني مع حكومة معمر القذافي.

وتلتزم إيطاليا، بموجب هذه الاتفاقيات، بإمداد السلطات الأمنية الليبية بالمعدات اللازمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك إمداد السلطات الليبية بطرق إنشاء معسكرات احتجاز اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، وتعزيز سبل التدريب في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، من بينها تبادل المعلومات الأمنية عن أماكن تواجد مهربي البشر وأنشطتهم وأرقام حساباتهم المصرفية لمصادرة أموالهم.

وكذلك إمداد السلطات الليبية بعدد من التوابيت لحفظ الموتى لشحنهم إلى موطنهم الأصلي، من الذين ماتوا غرقًا في البحار أثناء مغادرتهم السواحل الليبية في طريقهم إلى السواحل الإيطالية.

ومنذ عام 2007م، قامت الحكومة الإيطالية بتوقيع عدة تفاهمات مع السلطات الليبية بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تلتزم الحكومة الإيطالية، بمقتضى هذه التفاهمات، بتدريب القوات الأمنية على مكافحة الهجرة غير الشرعية، وإمداد السلطات الليبية بالمروحيات التي تساهم في التعرف على عمليات التهريب، حتى تتمكن السلطات الليبية من مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وتلتزم إيطاليا بتسليم العديد من الوحدات البحرية ومعدات الإضاءة الليلية التي تتيح التعرف على القوارب التي تنقل المهاجرين غير الشرعيين، حتى يمكن اعتقال مهربي البشر والمهاجرين غير الشرعيين ونقلهم إلى مقر الاحتجاز، حتى يمكن عرضهم على المحاكم الليبية للنظر في الجرائم التي ارتكبها مهربو البشر والمهاجرون غير الشرعيون.

ومن ناحية أخرى، فإن إجراءات الحكومة الإيطالية لم تحول دون حدوث اندماج للمهاجرين غير الشرعيين في المجتمع الإيطالي، حيث إن غالبية الدول الأوروبية لم تقم بواجباتها تجاه الدول الفقيرة من دعمها اقتصاديًا أو محاولة حل مشاكلها السياسية، بالرغم من أن الدول الأوروبية من أكثر الدول سيطرة على موارد وخيرات الدول الإفريقية. وبالتالي، فإذا كان على الحكومة الإيطالية اتخاذ إجراءات للحد من الهجرة غير الشرعية، فإن ذلك يكون بالاهتمام بالقارة الإفريقية ودعمها ماديًا، وفتح سبل للتعاون الأمني والاقتصادي والاجتماعي بين إيطاليا وبين هذه الدول.

ومما لا شك فيه أن وجود الكثير من المهاجرين غير الشرعيين، وخاصة من دول شمال ووسط إفريقيا، يفسر الحالة المتردية التي وصلت إليها اقتصاديات هذه الدول. وبالرغم من اتخاذ إجراءات أكثر تشددًا من الحكومة الإيطالية وسن الكثير من القوانين التي تمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين، إلا أن استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين ما زال قائمًا حتى هذه اللحظة، مما يدل على أن الحل يكمن في تغيير سياسة إيطاليا تجاه الدول الإفريقية المصدرة للهجرة غير الشرعية.

ومن الجدير بالذكر أن النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية والنماذج المفسرة لها قد ساهمت بشكل كبير في فهم ما تمر به ليبيا من أزمات بسبب هذه الظاهرة، حيث تفاقمت المشكلة بسبب عدم سعي السلطات الليبية إلى الاستعانة بالخبرات العربية في تعزيز الجوانب الأمنية، وخاصة في ظل اتساع الرقعة الجغرافية وطول الحدود البرية، حيث إن الكثير من الدول العربية تحتوي على شركات أمنية متخصصة يمكن الاستعانة بها لدعم القوات الأمنية وقوات خفر السواحل الليبية.

وكذلك فإن تجمع المهاجرين في مدينة زوارة الليبية يثير بعض التساؤلات، حيث إن كافة السواحل الليبية مطلة على السواحل الأوروبية، وخاصة السواحل الإيطالية. وبالتالي، فإن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا لا بد أن ترتكز على مشاركة مجتمعية، فضلًا عن العوامل الأمنية التي تعزز من موقف ليبيا أمام المنظمات الدولية، وتعزز أيضًا من علاقاتها الدولية بين كافة الدول في المنطقة. ومن ناحية أخرى، فإن مساهمة الشركاء الأوروبيين في تعزيز أمن السواحل الليبية تعزز فكرة ضبط الحدود البرية والبحرية ضد تدفقات المهاجرين غير الشرعيين.

ومن ناحية أخرى، فإن الإجراءات الإيطالية ضد تدفقات المهاجرين غير الشرعيين لا تتفق مع المعايير الدولية، حيث إن المواثيق الدولية قد أشارت إلى السماح للاجئين الفارين من جحيم وويلات الحروب الأهلية، الأمر الذي يضع الإيطاليين في حرج بالغ من فكرة إعادة وترحيل المهاجرين غير الشرعيين قسرًا إلى بلادهم مرة أخرى، الأمر الذي يعرض حياتهم للكثير من المخاطر، ومن بينها الانتقام والثأر والقتل خارج إطار القانون. وكذلك فإن الحكومة الإيطالية لم تحاول أن تستخدم ثقلها الدولي في حل المشاكل السياسية الموجودة في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، ولم تدعُ إلى الحوار السياسي البناء والمثمر الذي يحافظ على أرواح الأبرياء.

وكذلك فإن إيطاليا، كغيرها من الدول الاستعمارية القديمة، تحاول استغلال نفوذها لدعم مصالحها الاقتصادية في الدول الإفريقية شديدة الفقر دون النظر إلى مصالح تلك الدول في الاستقرار السياسي، فهذه الدول تعاني أيضًا من تدنٍ شديد في معدلات التنمية الاقتصادية وتدني مؤشرات التعليم، وتنتشر فيها الأوبئة والأمراض المستعصية، مما يجعل إيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية قبلة للمهاجرين غير الشرعيين.

وهذه أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. تسببت الهجرة غير الشرعية في الكثير من التوتر في العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا خاصة منذ أن طالب وزير الخارجية الإيطالي بإعادة توطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا.
2. تعد دول شمال إفريقيا والدول الإفريقية في غرب إفريقيا من أكثر الدول إقبالاً على الهجرة غير الشرعية.
3. تعاني ليبيا جغرافياً من طول الحدود البحرية مما يجعل هناك ثمة قصور في الأداء الأمني لمراقبة السواحل الليبية.
4. إن وجود مهربي البشر داخل الأراضي الليبية وحدوث صفقات لتهريب المهاجرين يدل على القصور الأمني والأداء المتردي للأجهزة الأمنية وخاصة بعد أحداث 17 فبراير 2011م.
5. تساهم ليبيا كعضو فاعل في المجتمع الدولي بالالتزام بالمواثيق والمقررات الدولية التي من شأنها أن تحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى السواحل الإيطالية.

التوصيات:

1) ضرورة إحداث تغييرات جذرية في نظم منح التأشيرات لدخول الأراضي الليبية
2) التركيز على دور وسائل الإعلام في التحذير من مخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
3) استكمال الحوار مع الشركاء الأوروبيين من أجل الحصول على المعدات الحديثة اللازمة لمراقبة الحدود البرية والبحرية.
4) ضرورة تغيير إستراتيجية تفتيش السواحل الليبية وعمل العديد من الدوريات ليلاً ونهاراً.
5) ضرورة فصل معسكرات اللاجئين عن معسكرات المهاجرين غير الشرعيين وتحديد إقامتهم.

قائمة المراجع والمصادر

- جواد، رنا. (2013، 16 أكتوبر) *.ليبيا مقصد أكثر سهولة للهجرة غير الشرعية* .بي بي سي عربي. http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/10/131016_libya_migration
- رشيد، ساعد .(2012) *.واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني* (رسالة ماجستير غير منشورة). قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- كمال، طبيب .(2012) *.ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورومغاربية* (رسالة ماجستير غير منشورة). قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عبد الرحمن، ناصح .(2011) *.الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة: دراسة ميدانية حول عينة من الشباب الحضري الراغب في الهجرة نحو الخارج* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- مصطفى، محمد سمير .(2010) *.الهجرة غير الشرعية: الموت من أجل الحياة* .مجلة اقتصادية عربية، .(48–49)
- أبو عليان، عبد الله يوسف .(2011) *.الهجرة إلى غير بلاد المسلمين: حكمها وآثارها المعاصرة في الشريعة الإسلامية* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أوغلو، أحمد .(2009) *.الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة* .مجلة الجيش اللبناني، .(289)
- حكيم، قيس .(2009) *.الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب: دراسة ميدانية في منطقة دلس ببومرداس* (رسالة ماجستير غير منشورة). قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.